

## الفصل الأول

### دور الشرطة في مساعدة ضحايا الجريمة الأحداث

تمهيد وتقسيم :-

ثمة حقيقة ينبغي الإقرار بها منذ البداية، وهي أن كل ما تقصر في تشريعات الأحداث من رعاية ووقاية وإصلاح، يعتمد إلى حد كبير على رجال الشرطة، وميزة الاتصال الأول بالحدث إذا وجد في حالة تستلزم التعامل معه، ويتوقف على هذا الاتصال كل الاتصالات اللاحقة التي تباشرها الأجهزة والهيئات المختصة. لكل هذه الأسباب فإن تشكيل شرطة خاصة بالأحداث قد بات أمرا لازما ولازبا للقضاء على عملية تفريخ الجريمة، وواد أسباب الانحراف في مهدها، وكذلك عند تأهيل وإصلاح الأحداث المنحرفين وإعادتهم إلى جادة الصواب وسلوك الطريق القويم.

وحرى بنا الآن بعد هذه التوطئة أن نوضح دور شرطة الأحداث في مساعدة ضحايا الجريمة من الأحداث<sup>(١)</sup> المنحرفين<sup>(٢)</sup> أو المعرضين لخطر الانحراف<sup>(٣)</sup> من خلال خطة العمل التالية :

المبحث الأول : دور الشرطة في الوقاية من انحراف الأحداث أو تعرضهم للانحراف

المبحث الثاني : دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وبيان كيفية التعامل معهم.

المبحث الثالث : دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار عليهم.

## المبحث الأول

### دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف أو تعرضهم للانحراف

تمهيد وتقسيم :-

إن دور الشرطة في الوقاية من جرائم الأحداث له أهمية كبيرة لأنه ي  
نقذ الأحداث من مغبة الانزلاق في هاوية الجريمة، وذلك بمساعدتهم على  
اجتياز هذه المرحلة الشائكة من حياتهم، مع تقديم العون والنصح والإرشاد  
لهم. وتقوم الشرطة بهذا الدور بوصفها سلطة ضبط إداري تقي الأحداث من  
الانحراف وتدرأ عنهم الفساد، فذلك أمر يسير على الشرطة بحسبانها  
موجودة في كل مكان.

ولهذا أوصت الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية في اجتماعها  
عام ١٩٥٤م بهذا الدور لشرطة الأحداث، فجاءت توصياتها كالآتي :-

توجيه نشاط الشرطة للعمل الوقائي في شأن الأحداث ... التأكيد  
على أهمية الإجراءات الوقائية في برامج تدريب رجال الشرطة ... توثيق العلاقة  
بين الشرطة والشعب لما لذلك من أثر فعال في حماية الأحداث ....<sup>(٤)</sup>

ومقدورنا إجمال مهام شرطة الأحداث في خصوص وقاية الأحداث

فيما يلي :-

- أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم.
- دعم أواصر التعاون مع الهيئات الأخرى العاملة في شئون الأحداث.

- الشرطة والنواحي الترفيحية للأحداث.

## المطلب الأول

أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم

ويمكن بلورة هذه الأعمال في القيام بالإجراءات التالية :

أولا : منع وجود الأحداث في الأماكن الفاسدة، كالمقاهي والملاهي والبارات والكباريهات ودور السينما، والأماكن التي تعرض الأفلام الهدامة، ومحلات بيع المجلات والصور الخليعة، والحرايات والأزقة وأنفاق المترو والمنسطق المعزولة ... وعلى الجملة كافة الأماكن التي يتجمع فيها الأحداث إلى ساعات متأخرة من الليل ويمارسون فيها شرب الخمر والتدخين والعبث الجنسي وكافة الصور غير المرغوب فيها. ونجد مثلا لذلك في الأمر البوليسي الأمليني الصادر في ١٠ يونية ١٩٣٤ بشأن حماية الشباب<sup>(٥)</sup>. فقد حظر هذا الأمر على الأحداث في حالات معينة ارتياد الطرق العامة أثناء الظلام حظرا مطلقا، ويحظر عليهم كذلك التردد على أماكن اللهو وتناول الخمر، وفي حالات أخرى يجيز لهم التردد على هذه الأماكن بشرط أن يصحبهم في ذلك من يعهد إليهم القانون بتربيتهم.

ثانيا : على الشرطة القيام بإجراء تحريات أو تحقيقات أولية عن

ظروف الحدث وأوضاعه الاجتماعية في الحالات التالية :-

(ب) إذا ساءت معاملة الطفل في أسرته.

(ب) إذا كان أولياء أمور الطفل يدفعونه للجريمة أو إلى أغراض

منافية للأخلاق<sup>(٦)</sup>.

(ج-) إذا ارتكب الحدث إحدى الجرائم، لبيان أسباب ذلك، وجمع المعلومات التي تفيد بالنتيجة دراسة عوامل الانحراف وطرق الوقاية منها، ويمكن أن تقوم بذلك الشرطة النسائية أو الباحثات الاجتماعيات، حسب ظروف كل بلد (٧) .

ثالثا : كذلك على الشرطة أن تولى عناية خاصة بالأطفال الضالين والمهملين ومجهولي النسب، وكذلك الأطفال الغائبين بالنشر عنهم في الجريدة الجنائية. فهذه الطوائف من الأحداث تستدعي انتباه الشرطة، وعليها المشاركة في وضع وتنفيذ نظام يكفل رعايتهم ويضمن مستقبلهم (٨) .

رابعا : كذلك على شرطة الأحداث تسليم الأطفال إلى أسر بديلة - في حالة عدم صلاح أسرهم للرعاية لأي سبب - لتقوم برعايتهم (٩) وعلى شرطة الأحداث القيام بالتحري عن هذه الأسر قبل تسليم الطفل إليها للتأكد من صلاحيتها لأداء الغرض منها.

خامسا : ومن الأعمال الوقائية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة في هذا الخصوص، تدريب الصغار على سلامة المرور لوقايتهم من جرائم وأخطار المرور، وذلك عن طريق إلقاء محاضرات في المدارس والمعاهد عقد خصيصا للصغار (١٠) .

سادسا : وأخيرا فإن شرطة الأحداث تستطيع أن تقوم بدور وقائي هام جدا ، يمنع الأحداث - الذين يرتكبون جرائم بسيطة لأول مرة - من العودة تارة أخرى للإجرام، وذلك بعدم تعريضهم للمحاكم والزج بهم في

ساحات القضاء وصدور أحكام عليهم تدمغهم بالإجرام<sup>(١١)</sup>. فكلما ازدادت العقوبات شدة كلما ألفت النفس وحشتها.

وقد عت ذلك بعض الدول الأجنبية، فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشرطة لا ترفع إلى القضاء إلا نسبة قليلة من جرائم الأحداث التي تعرض عليها، اكتفاء منها بالإجراءات الوقائية التي تتخذها في هذا الصدد بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى، فمن بين مليون وثلث مليون حدث قدموا للشرطة في عام ١٩٥٤م لانحرافهم، لم يرسل منهم للمحاكم إلا أربعة فقط، بينما تصرفت الشرطة في العدد الباقي دون الرجوع إلى القضاء<sup>(١٢)</sup>.

ونجد مثالا لذلك أيضا في شرطة ليفر بول بإنجلترا، حيث تقوم الشرطة باكتشاف الأحداث الذين يتورطون لأول مرة في ارتكاب الجرائم البسيطة، فتتخذ الشرطة إجراءات منعهم من العودة للإجرام، بالتعاون مع بعض الهيئات، أو بتوجيه الإنذارات والتحذيرات لهم. ونظرا لما حققه هذا النظام من نجاح في محيط وقاية الأحداث من العودة للإجرام، قامت بعض الدول الأخرى بتطبيقه كما في نيوزيلندا عام ١٩٥٧<sup>(١٣)</sup>. ويجدوننا الأمل في أن تأخذ الدول العربية هذا النظام بعين الاعتبار.

### المطلب الثاني

دعم أوامر التعاون بين الشرطة والهيئات الأخرى العاملة في شئون

### الأحداث

لا يثار من الشك أدناه في أن تنفيذ البرامج الوقائية يستتبع حتما مساهمة فعالة من قبل عدة إدارات في الدولة، كالمؤسسات والجمعيات الخاصة

ذات الأهداف الاجتماعية والرعاية والتربوية، والمساهمة بطبيعتها تستوجب التنسيق بين مختلف القطاعات، وهذه مسألة منهجية لازمة في كل عمل جماعي.

إن كل عمل وقائي يتوجه أصلا للأفراد، وإذا لم يكن لديهم الاستعداد النفسي للتقبل، بقيت هذه الجهود المبذولة دون صدى لديهم فتغدو هباء منثورا، لذلك ينبغي التعاون والتنسيق بين الهيئات العاملة في مجال الأحداث، وذلك ضنا بالجهود والمال وحرصا على الثقة التي يجب أن يتمتع بها العمل الوقائي، فينصهر ضمن منظومة شاملة لوقاية الأحداث من هوة الانحراف<sup>(١٤)</sup>. ونعتقد أن هيئة الشرطة هي أقدر الهيئات للقيام بدور المنسق، بحسبانها تحتل مكان الصدارة في المجتمع، بحكم توليتها أهم رسالة وهي حماية المجتمع والحفاظة على أمنه.

ونبين فيما يلي أهم الهيئات التي تتعاون معها الشرطة لوقاية الأحداث:

أولا : ليس ثمة شك في أن أول هذه الهيئات هي محكمة الأحداث، فعلى الشرطة القيام بجمع المعلومات عن بيئة الحدث وعائلته وكافة الظروف الاجتماعية المحيطة به للقضاء. ويعتمد القضاء على هذه المعلومات اعتمادا كبيرا في اليابان، كما أن مكتب الأحداث بباريس - والذي يتكون من الرجال والنساء - يختص أساسا بالتحريات والبحوث المتعلقة بظروف الحدث وتقديمها للقضاء<sup>(١٥)</sup>. كما أن على الشرطة اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يأمر بها القضاء كما يحدث في النمسا والولايات المتحدة وكولومبيا<sup>(١٦)</sup> وفرنسا<sup>(١٧)</sup>.

ثانيا : من هذه الهيئات أيضا المدرسة، فالشرطة تستطيع أن تقدم العديد من المساعدات في هذا الشأن، كالبحت عن التلاميذ الذين يتخلفون عن الحضور، كما أنها تحمي التلاميذ الكبار الذين يتسكعون حول المدرسة وفي الطرقات المؤدية لها لأغراض غير مشروعة، وتساعد الشرطة التلاميذ على مشاكل المرور من المدرسة وإليها بتدريبهم على ذلك، كما تتعاون الشرطة مع المدرسة لعمل بطاقات خاصة بتلاميذ المدارس، كما تقوم بتوزيع نشرات توجيهية توضح وسائل الغواية التي يتبعها الأفراد ذور الأغراض السيئة والفساد الجنسي، بقصد تبصير التلاميذ ومعلميهم وأولياتهم بتلك الأساليب لتحاشيها والبعاد عنها والتعرف على وسائل الوقاية من الانحراف<sup>(١٨)</sup>.

ثالثا : أما عن صلة شرطة الأحداث بالصحافة والإعلام والسينما، فنلاحظ أن على الشرطة أن تمنع نشر أسماء الأحداث وصورهم الفوتوغرافية في الصحف التي تجسم الوقائع لكي تجعل منها مدارا للحديث والتوزيع. كما أن على الشرطة أن تعقد اتفاقات مع دور السينما وأماكن اللهو لحماية الأطفال، فإذا أخلت هذه الدور بالتزاماتها، كان للشرطة الحق في سحب الترخيص منها. كما يمكن للشرطة الاشتراك في إنتاج الأفلام المتنوعة والعروض المسرحية ووسائل الإعلام والثقافة المختلفة في كل ما يتصل بأمر الأحداث، ومعالجة أوضاعهم .

رابعا : وأما عن الصلة بالهيئات الأخرى العاملة في مجال الأحداث، فإن على الشرطة أن تكون على علم بنشاط هذه الهيئات، وبنوعية الأحداث الذين تقدم لهم خدماتها، وعلى الشرطة أن تعي أنها شريك لهذه الهيئات في وضع برامج شاملة لمنع انحراف الأحداث. كما ينبغي عليها أن تضع برامج

هذه الهيئات نصب عينها عند رسم سياسة الشرطة المتعلقة بالأحداث<sup>(١٩)</sup> بلى إن إعطاء الترخيص لهذه المؤسسات يكون - في بعض البلاد - من حق شرطة الأحداث<sup>(٢٠)</sup>. وأخيرا على شرطة الأحداث معاونة المؤسسات العاملة في حقل الأحداث في الرقابة اللاحقة لخروج الأحداث من بعض هذه المؤسسات، وذلك بإبعادهم عن العناصر الضارة، وإحاطة هذه المؤسسات علما بسلوك الحدث واتصاله بالمجرمين، وكافة المعلومات التي تعرفها الشرطة عن بيئة الحدث<sup>(٢١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### الشرطة والنواحي الترفيهية للأحداث

تعمل الشرطة على إنشاء أندية لها ولأصدقائها، لقضاء أوقات الفراغ لدى الأحداث وغيرهم، والاتصال بالذين يحبون العمل مع الشرطة - وذلك بقصد تأهيل المنحرفين وإبعاد المهددين بخطر الانحراف عن الانحراف. ويمكن هذه الأندية أن تضم أعضاء من الأحداث والشباب لتعويدهم على الحياة الطبيعية فضلا عن إصلاحهم، فيعدون أنفسهم وأصدقاءهم عن مواطن الجنوح، كما أن هذه النوادي تقيم جسرا من العلاقات الطيبة بين رجال الشرطة والأحداث وأولياء أمورهم.

وقد انتشرت هذه الأندية حاليا في الهند واستراليا وكندا وسيلان والداغرك والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وبلجيكا وغيرها<sup>(٢٢)</sup>. ففي الولايات المتحدة مثلا تقوم الرابطة الرياضية للشرطة بمدينة نيويورك بتقديم خدمات ترفيهية متنوعة للأحداث والشباب في مراكز خاصة أو على ساحات اللعب المحلية، من ذلك أنها تستخدم مركبة متحركة مجهزة بالمعدات الرياضية

تطوف بها أحياء المدينة لتقديم تلك الأنشطة. كما تقوم إدارة الشرطة هناك بتنظيم برامج صيفية تشتمل على إنشاء مجالس محلية للشباب تعمل في الأحياء على تجميع الصغار من الشوارع وإحاقهم بنشاط بناء لشغل أوقات فراغهم<sup>(٢٣)</sup>. وفي استراليا الغربية تتم عملية الوقاية من جناح الأحداث بالتعاون بين رابطة الشرطة ونوادي الشباب الشعبية<sup>(٢٤)</sup>.

## المبحث الثاني

دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وكيفية التعامل معهم

تمهيد وتقسيم :

غنى عن البيان أن الفقه يعتبر الحدث المنحرف أو المعرض لخطر الانحراف ضحية عوامل شخصية وبيئية أثرت في سلوكه، فدفعته دفعا إلى ما هو فيه من موقف دون أن يتمكن من مقاومتها، لعدم نضجه الفكري ولعدم إدراكه وتمييزه الكافين ليتحكم في العوامل والظروف التي تؤثر فيه. ومن ثم يتعين معاملة الحدث معاملة متميزة، تراعى فيها حالته الشخصية ومتطلبات حمايته ورعايته وإصلاحه، وذلك في جميع مراحل الإجراءات التي تتخذ معه<sup>(٢٥)</sup>.

ويروق لنا أن نقسم الحديث في هذا المبحث إلى مطلبين : نجعل الأول لبيان دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، والثاني نكرسه لاستجلاء تعامل الشرطة الأمثل مع الحدث الجانح من منطلق كونه ضحية لا جانبا .

## المطلب الأول

### دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث

إن من أولى المهام التي تقع على عاتق الشرطة في شأن الأحداث هي كشف الجرائم المتعلقة بهم - سواء أكانوا فاعلين لها أم مجنبي عليهم فيها - وذلك عن طريق الشكاوى والبلاغات التي تقدم إليهم من أهل الحدث أو أقاربه أو الجيران أو غيرهم من الجمعيات والهيئات المهتمة بشئون الأحداث<sup>(٢٦)</sup>. أو عن طريق علم الشرطة بحكم نشاطها واتصالها بعناصر المجتمع المختلفة.

وعلى شرطة الأحداث أن تنزل إلى المحال العامة والمدارس والأندية والحدائق العامة، وكذلك محاكم الأحداث للإلام ببيانات ومعلومات كاشفة لكثير من صور انحراف الأحداث. وثمة مواقع ومواضع متعددة - سبق أن أخلد إليها - تعرف بأنها مصدر الخطر على سلوك الأحداث، وفيها يقع الأحداث ضحايا الإغراء والإغواء أو التحريض أو الاستغلال أو السعي لإرضاء الشهوات الجنسية، فتستطيع الشرطة من خلال تجوؤها في هذه المواقع أن تتعرف على مثل هؤلاء الجانحين، من خلال طريقة السير والجلوس مع البالغين، وطريقة الحديث والسلوك والأسلحة التي في أيديهم.

أما الفتيات الجانحات - خاصة الجانحات جنسيا - فما أيسر التعرف عليهن، من خلال شذوذ الزينة والملبس والميوعة في الحديث والتسكع في الطريق، والتعرض للمارة، كل ذلك دليل على الانحراف<sup>(٢٧)</sup>. فإذا ما تكشف للشرطة إحدى حالات الانحراف أو التعرض للانحراف كان عليها ضبط الواقعة.

والواقع أن نصوص قانون الطفل<sup>(٢٨)</sup> - مثلها مثل قانون الأحداث السابق<sup>(٢٩)</sup> - قد جاءت خلوا من النصوص التي تنظم إجراءات القبض على الحدث، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية، لم نجد فيه ما يجد من سلطة مأمور الضبط القضائي سواء في القبض على الحدث أم في ضبطه في حالة التلبس أم في التحفظ عليه<sup>(٣٠)</sup>. والأصل أن رجل الشرطة يقوم بواجبه ويضبط الحدث ويتحفظ عليه تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية التي نص عليها القانون.

ويتعين ألا يغيب عن الملاحظة من ناحية أولى أنه "إذا كان الحدث سعى السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من له سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته، فإنه لا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال"<sup>(٣١)</sup> ومن ناحية ثانية أنه لا يلجأ إلى القبض على الحدث إلا في حالة الضرورة القصوى، ويمكن تجنب ذلك بتسليمه إلى ذويه أو بالتحفظ عليه بأية طريقة أخرى<sup>(٣٢)</sup>. ومن ناحية ثالثة تجدر الإشارة إلى أن القاعدة العاشرة من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضايا الأحداث قد بينت بعض الجوانب الأساسية من الإجراءات والتصرفات التي يتعين أن يمارسها رجال الشرطة وغيرهم من المسؤولين عن تنفيذ القانون في قضايا الأحداث، وتقرر في هذا الشأن أنه "١- على أثر القبض على حدث يخطر بذلك أبواه أو ولي أمره على الفور، فليذا كان هذا الإخطار الفوري غير ممكن وجب إخطار الأبوين أو ولي الأمر في غضون أقصر فترة زمنية ممكنة بعد القبض. ٢- ينظر قاض أو غيره من المسؤولين الرسميين المختصين أو الهيئات المختصة دون تأخير في أمر الإفراج. ٣-

تجربى الإحالات بين الجهات المنوطة بها إنفاذ القانون والمجرم الحدث على نحو يكفل احترام المركز القانونى للحدث ويسر رفاهيته ويتفادى إيذاءه، مع إيلاء الاعتبار الواجب للملابسات القضائية» .

وبعد أن بينا دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، نتقل لبيان كيفية تعامل الشرطة مع الحدث الجانح، وذلك في المطلب التالى.

### المطلب الثانى

المبادئ التوجيهية لتعامل الشرطة مع الحدث الجانح المعبر ضحية

إن أول ما يسترعى الانتباه في هذا الصدد - وتشير إليه الأعمال التحضيرية لتشريعات الأحداث، وتشير إليه المؤتمرات والندوات الخاصة بالأحداث، ويكاد يكون من المسلمات - ضرورة إبعاد الحدث بقدر الإمكان عن مظاهر السلطة، وعن كل الإجراءات التى من شأنها أن ترفع الرهبة من نفسه، مخافة تركها لآثار عميقة تعسر من علاجه، إن لم تزد من سيره في طريق الجريمة. ومع ذلك فإن هذه المسألة أغفلت تماما من جانب كثير من التشريعات.

وليس من العسير أن نتمثل أمام مخيلتنا حال أحد الأحداث من وقت التبليغ عن أمره، وتسليمه إلى أحد رجال الشرطة، ثم اقتياده بصورة مزريّة للكرامة أمام الجماهير، ريثما يصل إلى مخفر أو مقر الشرطة، ليلقى به جانبا إلى جوار غيره من متهمين، إلى أن يتفرغ له من يقوم بمباشرة الإجراءات معه، وحينئذ يتخذها خلال زحام العمل، المختلف الأنواع سريع الإنجاز، ثم يلقى به جانبا مرة أخرى إلى أن يرسل إلى النيابة العامة وسط المظهر غير اللائق،

الآنف البيان، في اليوم التالي، وربما الذى يليه، للتصرف في شأنه ....  
وتعاقب أمام الحدث في فترات الانتظار هذه صور عديدة مما في حياة الجريمة،  
يختار منها ما يتفق وميوله وما ينطع في نفسه. وكأننا بهذا نضع بين يديه  
عناصر عديدة يختار منها ما يشاء من صور الجريمة، نقمة من نفسه الصغيرة  
على هذه الظروف التي ألت به وألقته في هذا المكان<sup>(٣٣)</sup>. وتفاديا لهذا  
الوضع السيئ للحدث في تعامله مع الشرطة، نقدم بعض المبادئ التوجيهية  
لكيفية تعامل الشرطة مع الحدث في فترة الضبط.

أولا : فيما يتعلق بسؤال الحدث ومناقشته.

يتعين ألا يغرب عن بال رجل الشرطة ضرورة أن يتأى بالحدث عن  
الإجراءات المعتادة في سؤال المتهمين البالغين، إذ يجب أن تكون الأسئلة  
بشكل لا يعدو الحديث الودي العادى، حتى يكسب ثقة الحدث  
واطمنانه<sup>(٣٤)</sup>.

ويجب على ضابط الشرطة مراعاة أن الأحداث كثيرا ما يكذبون،  
ويتخيلون صورا ليست صحيحة للإيهام ببراءة سلوكهم، فيجب عدم  
الاعتماد كثيرا على اعترافاتهم، ولا يجوز - من باب أولى - استدراجهم  
لمثل هذا الاعتراف ، أو إرهابهم للإدلاء بأقوالهم، أو خداعهم في ذلك<sup>(٣٥)</sup>.  
وهنا قد يحتاج رجل الشرطة لسماع بعض الشهود، فينبغي عليه عدم مواجهة  
الحدث بالشهود، حتى لا نزع بالحدث في إجراءات قضائية ذات أثر سيئ  
عليه إما بالرهبة والخوف، وإما بالعود وكلاهما غير مرغوب فيه. وإذا  
احتاج الأمر تعرف رأيه فيما قدمه الشهود، وجب أن يتم هذا في صورة  
مناقشة هادئة على الوجه السالف بيانه<sup>(٣٦)</sup>.

ثانيا : الشرطة وبصمات وصور الحدث الضحية.

إن أول ما يلفت النظر هنا هو ذلك الاستقرار الفقهي على إمكانية قيام مأمور الضبط القضائي بأخذ بصمات وصور الأشخاص المشتبه فيهم والمتهمين البالغين، لكشف شخصيتهم ولمعرفة سوابقهم، وهو أمر متبع في جميع دول العالم. أما بخصوص الأحداث فإن الوضع جد مختلف، حيث يؤيد البعض ذلك، على حين يهاجمه البعض الآخر وبشدة<sup>(٣٧)</sup>. والواقع أننا لن ندخل في هذا السجال الفقهي، اللهم إلا بانضمامنا إلى الاتجاه المنادى بحظر أخذ صور وبصمات الحدث لكشف شخصيته، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك<sup>(٣٨)</sup> ، وتحت مظلة التوجيهات التالية<sup>(٣٩)</sup> :-

١- أن يصدر هذا الأمر من سلطة التحقيق، وفي حالة ما إذا كان الحدث مرتكبا لإحدى الجرائم الخطيرة، أو هاربا من أسرته ويرفض الكشف عن شخصيته، وتعذر اتخاذ أى إجراء آخر معه للكشف عن شخصيته، بل يجوز أخذ صور وبصمات الحدث في هذه الحالة الأخيرة ولو لم يكن منحرفا بل كان معرضا للانحراف فقط.

٢- يجب أن يتم الاحتفاظ بهذه البصمات والصور في مكان خلص، حتى لا تختلط بصور وبصمات البالغين، كما يجب أن تحاط بالسرية التامة، وعند بلوغ الحدث سن الرشد الجنائي يجب أن تعدم<sup>(٤٠)</sup>، أو على الأقل أن يحظر الاقتراب منها إلا للضرورة القصوى، حتى لا تؤثر على مستقبل الحدث<sup>(٤١)</sup>.

ثالثا : الشرطة والحجز المؤقت للحدث الضحية.

يقصد بالحجز المؤقت التحفظ على الحدث لمدة أربع وعشرين ساعة على الأكثر، بقصد تحقيق قضيته على يد الشرطة في مرحلتها الأولى. فالأمر قد يقتضى حجز الحدث مؤقتا ريثما تنتهي الشرطة من التحقيق الأولى في قضيته، وقد يكون هذا الحجز مشروعا إما بناء على نصوص القانون التي تعطى الشرطة هذا الحق، وإما بناء على إذن صادر من جهات القضاء، وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون مكان الحجز ملائما<sup>(٤٢)</sup>.

وينادى الفقه عندنا - وله كل الحق - بالاستعاضة عن حجز الحدث بأية إجراءات أخرى، كتسليمه إلى أسرته، أو إلى من يؤتمن عليه من الأشخاص أو المؤسسات في الحالات التي يعذر فيها تسليمه إلى ذويه<sup>(٤٣)</sup>. أما إذا اقتضت الضرورة القسوى حجزه، فلا أقل من أن تخصص أماكن خاصة لحجز الأحداث، وفصل الأحداث عن البالغين، وأن تتوفر في المكان الاشتراطات الصحية والترفيهية المناسبة، وألا يكس الأطفال بعضهم فوق بعض، ولا تقطع صلتهم بالمجتمع الخارجي أو بأسرهم دون مبرر<sup>(٤٤)</sup>. فالحجز هنا ليس بالجزاء ولا بالإجراء التحفظي، بل فيه من العناية والرعاية القدر الكبير<sup>(٤٥)</sup>.

ويقرر البعض<sup>(٤٦)</sup>، أنه في مصر تخصص أماكن أو حجرات لحجز الأحداث في نفس المبنى الذي تعمل به شرطة الأحداث، ويشرف العنصر النسائي في الشرطة على هذه الأماكن ويرعى المحجوزين فيها، ويضمن تقديم الغذاء المناسب لهم، والرعاية اللائقة بقدر الإمكان، وتوفير المقتضيات الصحية. مع أن البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايتية بعنوان

« بحث احتياجات الطفولة، قد أثبت عكس ذلك في معظم - إن لم يكن كل - الحالات<sup>(٤٧)</sup> .

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أن الأمم المتحدة قد صادقت - من خلال المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - هافانا ١٩٩٠ - على مجموعة من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم، ويضيق بنا المجال للخوض في تفصيل هذه القواعد<sup>(٤٨)</sup> .

رابعا : التصرف في أمر الحدث بمعرفة الشرطة.

إذا ما استطلعنا ما توصى به المؤتمرات والقواعد الإقليمية في هذا الصدد لوجدنا ما يلي :-

١- قد ناقشت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة<sup>(٤٩)</sup> ، الأحوال التي يكون بمقدور الشرطة أن تتصرف فيها دون إحالة الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف للقضاء. وانتهت المناقشات بتوصية مفادها «الاتجاه نحو تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية العادية في معاملة الأحداث المشردين وإتباع إجراءات ملائمة منذ القبض حتى التدبير الملائم» .

٢- أما قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة قضايا الأحداث " قواعد بكين «فتنص في القاعدة " ١١ «منها على : " ١- حيثما كان ذلك مناسباً ، ينظر في إمكانية معالجة قضايا الأحداث دون اللجوء إلى محاكمة رسمية من قبل السلطة المختصة المشار إليها في القاعدة (١٤-١) . ٢- تخويل الشرطة أو النيابة أو الهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الأحداث سلطة الفصل في هذه القضايا حسب استنسابها، دون عقد جلسات محاكمة رسمية، وفقاً للمعايير

الموضوعة لهذا الغرض في مختلف الأنظمة القانونية، وكذلك وفقا للمبادئ الواردة في هذه القواعد.

٣- وأما قواعد الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث؛ مبادئ الرياض «فتقرر في القاعدة " ٥٨ «منها أنه " يجب تدريب العاملين بالشرطة والأجهزة المتصلة بها من الجنسين للاستجابة للحاجات الخاصة للصغار، كما يجب أن يكونوا على دراية وقدرة على استخدام البرنامج وإمكانيات توجيه وتحويل الصغار عن جهاز العدالة » .

والمستفاد من هذه النصوص أنها تحبذ التوسع في سلطة الشرطة للتعامل مع الأحداث، دون الرجوع إلى الأجهزة القضائية، وهو الأمر الذى تبته كثير من الدول الأخرى، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية شرطة الأحداث هناك سلطات واسعة<sup>(٥٠)</sup>، وهو الأمر الذى نلاحظه في شرطة ليفر بول ونيوزيلندا وغيرها<sup>(٥١)</sup>.

وإذا تصفحنا أحكام القانون المصرى في هذا الصدد لوجدنا أن مأمور الضبط القضائي لا يملك أية سلطة في التصرف في أمر الحدث - سواء أكان منحرفا أم معرضا للانحراف - اللهم إلا في التحقق من أن مخالفة قانونية قد ارتكبت، ثم يحيله إلى نيابة الأحداث لاتخاذ الإجراءات التى تترأى لها.

ونحن وإن كنا لا نحبذ التوسع في سلطات شرطة الأحداث للتصرف في أمر الحدث<sup>(٥٢)</sup>، كما هو معمول به في التشريعات السابقة، إلا أننا نرى - انطلاقا من مصلحة الحدث - إعطاء ضباط شرطة الأحداث، دون غيرهم من الدرجات الدنيا<sup>(٥٣)</sup>، السلطة المخولة لنيابة الأحداث في المادة " ٩٨ «من قانون

الطفل. وتزيد الأمر جلاء فنقول : أن المادة " ٩٨ «من قانون الطفل تنص على أنه " إذا ضبط الطفل في إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من " ١ «إلى " ٦ «من المادة (٩٦) وفي المادة (٩٧) من هذا القانون، أُنذرت نيابة الأحداث متولي أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار...» فما نقول به يخفف العبء عن كاهل النيابة، ويوفر الوقت، ويجنب الحدث الدخول في إجراءات طويلة، قد تعود عليه بالضرر، فضلا عن تعوده على هذه الإجراءات مما يضعف وازع الردع لديه. أما الحالات الأخرى فعلى شرطة الأحداث إحالتها لنيابة الأحداث للتصرف فيها، وكذلك الأمر إذا عاود الحدث ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٩٦) من ١ إلى ٨ .

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة هذا البحث لنندلف إلى دراسة البحث التالي والخاص بحماية الشرطة للصغار من اعتداءات الكبار عليهم.

### البحث الثالث

#### دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار

##### تمهيد وتقسيم :

للشرطة دور مهم ورئيس في حماية الأحداث من الاعتداءات التي تقع عليهم من الكبار - سواء أكانوا في ذلك من ذريهم أم غيرهم - فإذا كان من واجب رجل الشرطة أن يهتم بأمر الأحداث الجانحين، على النحو الذي بيناه في المطلب السابق، فإن عليه كذلك واجب الاهتمام بأمر الكبار الذين يعتدون على الأحداث، وهو ما سوف نعكف على بيانه فيما يلي.

وإذا نظرنا ملياً في الاعتداءات التي تقع على الصغار من الكبار لوجدنا أنها تتخذ مظهرين : أحدهما سلبى والآخر إيجابى، وهو ما يدعونا إلى تقسيم الحديث في هذا البحث إلى مطلبين كما يلي :-

المطلب الأول : اعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

المطلب الثانى : اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث.

### المطلب الأول

اعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

يتجلى الاعتداء السلبى أظهر ما يتجلى في حالة الأحداث الذين يهملهم ذورهم - كالأطفال اللقطاء<sup>(٥٤)</sup> والغائبين والضالين<sup>(٥٥)</sup> وسائر الذين يهملهم ذورهم - تلك الطوائف تستدعى انتباه الشرطة، وعليها المشلوكه في رعايتهم وضمان مستقبلهم.

فإذا نأنا إلى علم رجل الشرطة نبأ وجود طفل مهمل، فعليه أن يقوم بجمع التحريات اللازمة عن هذه الحالة وظروفها، لتقرر نيابة الأحداث بعد ذلك إما الإحالة إلى المحكمة وإقامة الدعوى في جانب الطفل نفسه، وإما تسليمه إلى منظمة اجتماعية. وعلى رجل الشرطة يقع عبء إقناع الجيران الشاكين أو المبلغين بضرورة تعاونهم مع السلطات لحماية الطفل، وعليه أن يعدهم بعدم الزج بأسمائهم في الإجراءات التي تتخذ، ما لم يتطلب الأمر ذلك لإثبات حالة الإهمال أو التهمة الموجهة.

وعند التحقيق مع الوالدين المتهمين بإهمال الطفل لابد أن يقدر الضابط الظروف التي تجعلهما مسؤولين عن هذا الإهمال، ويظهر لهما تفهمه لهذه

الظروف، ليشجعهما على التحدث عن ظروفهما ومشاكلهما، ليستطيع أن يستخدم النواحي الطبية القوية في الأسرة والتي تساعد على تعديل سلوك الطفل، وعليه في هذا الصدد أن يستعين بشهادة من بعض الأشخاص الموثوق بهم لبيان ظروف الأسرة، وقد يفيد في هذا الصدد التقاط بعض الصور للأسرة داخل المنزل، كما أن عليه أن يستعين بالخبراء لفحص الطفل المعتدى عليه للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة.

وعلى ضابط الشرطة إيجاد المأوى الصالح الذي يسر رعاية الأطفال المهمل، فإذا لم يجد هذا المأوى الصالح يرد الطفل لوالديه - دون حجزه مع المنحرفين في القسم - وذلك كله انتظارا لما تأمر به السلطات القضائية في هذا الصدد. على أن يحظر ضابط الشرطة المحكمة والوالدي الطفل والمدرسة بالمأوى الذي أرسل إليه الطفل.

وأخيرا فإن على ضابط الشرطة - في الحالات البسيطة التي لا تستدعي رفعها للمحكمة - أن يوجه نظر الوالدين إلى خطورة إهمالهم للحدث، ويلومهم عليه، وينذرهم باتخاذ الإجراءات ضدهم إذا تكرر هذا المسلك من جانبهم<sup>(٥٦)</sup>.

## المطلب الثاني

### اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث

هذه الاعتداءات قد تكون لأغراض مالية، أو لأغراض عسكرية كالتجسس الدولي، أو لأغراض جنسية، وقد تمثل هذه الاعتداءات في صورة

سوء معاملة الأحداث. ونبين فيما يلي بعض هذه الاعتداءات ودور الشرطة في حماية الحدث منها.

أولا : اعتداء لغرض مالي :

نلاحظ أن عددا كبيرا من الأحداث يقدم للمحاكم بتهمة إحراز المخدر أو الاتجار فيه أو استعماله، ولعل هذا مرده عدم تورع تجار المخدرات في استغلال الأحداث في ترويج المواد المخدرة، هربا من العقوبة بعد صدور قانون المخدرات الذي غلظ العقوبة لتصل أحيانا إلى الإعدام<sup>(٥٧)</sup>. ويقدر نجاح الشرطة في مكافحة المخدرات، بنقص عدد ضحاياها الذين يعدون بمنات الألوف في بعض الدول<sup>(٥٨)</sup> منهم عدد ليس بالقليل من الأحداث.

ويظهر الاعتداء لغرض مالي كذلك في تدريب الأحداث على السرقة والتشرد، فعصابات السرقة وإفساد الأخلاق تستخدم الأحداث في تنفيذ بعض الجرائم، حيث تستخدم هذه العصابات أساليب التخويف والضرب أو الإغراء لإتمام غرضهم. ويقع على الشرطة عبء الإسراع في ضبط هؤلاء المجرمين. وتقدنا إحصاءات الأمن العام بأن عدد من ضبطوا في جرائم إفساد الأحداث بتدريهم على السرقة خلال سنوات ١٩٨١-١٩٨٦ " ٤٥ " حالة، وعدد جرائم إفساد الأحداث بتدريهم على أعمال التشرد خلال نفس الفترة " ٩٣٣ " حالة، كما بلغ عدد جرائم السرقات التي أرتكبت بمعرفة الأحداث " ١٢٠٩٥ " حالة. ودلالات هذه الأرقام خطيرة جدا ، وتلقى على الشرطة عبئا كبيرا في محاولة الحد منها.

ثانيا : اعتداء لغرض جنسي.

تطالعا الصحف بين فينة وأخرى بالأخبار عن السفاحين الذين يستخدمون الأحداث لإشباع رغباتهم الجنسية وتعذيبهم بعد ذلك، وقد يتم الاعتداء عليهم من خلال القوادين يقدمونهم فريسة سهلة لمن يطلب المتعة الجنسية لقاء ثمن مالي.

وباستطلاع إحصاءات الأمن العام في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨١ يتضح أن جملة من تم القبض عليهم بتهمة استخدام الأحداث ووقوعهم - أى الأحداث - ضحايا هتك العرض (٢٦) حالة والذين تم استخدامهم في طريق البغاء (٢٠) حالة. كما بلغ عدد جرائم هتك العرض التي تم ضبطها بين الأحداث " ٣١٥ " حالة خلال الفترة السابقة<sup>(٥٩)</sup>.

الحقيقة أن الجرائم الجنسية تشكل مشكلة خطيرة للشرطة - سواء ارتكبتها أحداث أم بالفون - لأن هذا النوع من الجرائم يزعج الجمهور أكثر من أى نوع آخر من الجرائم، وضيق الرأي العام بها مسألة تهم الشرطة جدا .

وكما يقول " دني زاو" <sup>(٦٠)</sup> فإن عالم الأطفال خاضع بشكل أكبر أو أقل إلى رقابة البوليس والرأي العام من عالم البالغين : بشكل أكبر لأن كل ما يتعلق بالأحداث يثير الغضب، ويكون صدها كبيرا ، لذا فإن العقوبة التي يتعرض لها البالغ الذي يعتدي على عفة طفل كبيرة. وقد تكون بشكل أقل لأن الألعاب الجنسية بين المراهقين قد لا يعاب بها بالفون.

والواقع أن الجرائم التي تضبطها الشرطة في أوساط المراهقين والأحداث تكون عينة أقل تمثيلا للسلوك الجنسي بين الشباب منها في عالم البالغين،

ذلك أن الجرائم الجنسية المكتشفة لا تمثل السلوك الجنسي لمجموعة الرجال والنساء، فكثيرا منها لا يتم الكشف عنه، بل إن الحالات التي يتم كشفها ليست دائما أشد خطورة، ولكن - كما هو الحال في جرائم ذوى الياقات البيضاء - يكون الجزء الاجتماعى قويا بالنسبة لهذا السلوك في وسط ما و ينعدم في وسط آخر.

وقد يشدد أو يخفف قانون العقوبات العقاب على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث<sup>(٦١)</sup>. لكن يتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن قانون العقوبات - كما يقول "بول تابان" - ليس مقياسا صحيحا لمدى خطورة الجرائم الجنسية و لنوع النظرة إليها، لأن التشريع لا يعكس إلا الآراء التقليدية، وإنما الذى يكشف حقا عن الشعور السائد بالنسبة للجرائم الجنسية هو اتجاهات الشرطة في القبض، وإجراءات النيابة العامة في الاتهام، وأحكام المحاكم. فحينما تتغير القواعد الأخلاقية فإن أثر ذلك لا يظهر حالا في التشريع، ولكن تطبيق القانون - خاصة بواسطة الشرطة - هو الذى يكشف، إلى حد ما، عن نقص الإجماع الأخلاقي بالنسبة لجريمة أو أخرى<sup>(٦٢)</sup>.

وانطلاقا من خطورة ما يصيب الحدث من مرض جسدي ونفسي من جراء الاعتداء عليه جنسيا<sup>(٦٣)</sup>، فإنه يجب على الشرطة العمل بقدر ما تستطيع على منع الجرائم الجنسية ضد الأحداث<sup>(٦٤)</sup>، وذلك بالتعاون مع السلطات المعنية بالصحة العقلية للإشراف على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث، واقتراح إعادة مرتكبي جرائم الجنس ضد الأحداث إلى المصححات العقلية إذا كان قد أخلى سبيلهم، متى كان ذلك ضروريا. كما عليها أن تقوم بمحاولة الكشف عن هذه الجرائم قبل ارتكابها فعلا، بإعداد فرق

خاصة لتابعة المتحرفين جنسيا ، وإمساك ملفات خاصة بكل منحرف جنسي بها كل المعلومات عنهم، وذلك لاتقاء شرهم اللاحق. كما يجب القيام بإشراف شرطي خاص على الأماكن الخطرة كالمسارح والحدائق ودورات المياه العامة، لمنع أى اعتداء جنسي على الأحداث.

ويمكن للشرطة أن تتعاون في هذا الخصوص مع المدارس لحماية التلاميذ من مرتكبي جرائم الجنس، بتعليم الأطفال بعض الإجراءات الاحتياطية للوقاية من هذه الجرائم، كتعليم الأطفال كيف يتجنبون الوقوع في حبال مرتكبي جرائم الجنس، باستخدام الكتيبات التي تعدها بعض مصالح الشرطة لهذا الغرض، ويعتبر ذلك جزءا من المقرر الدراسي. كما أن على الشرطة نصح الآباء بضرورة مراقبة أطفالهم في الملاعب والمسارح والحدائق العامة وما إليها، وتعليم أطفالهم أخطار مرتكبي الجرائم الجنسية<sup>(٦٥)</sup>.

ولكفالة حقوق ضحايا الجريمة الجنسية من الأحداث - إذا وقعت الجريمة عليهم فعلا - فإننا نقدم الاقتراح التالي:-

نظرا لتعذر القبض على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث، لأن الضحايا غالبا ما يخجلون من تقديم الشكوى ضد المعتدين، كما أن المعتدين غالبا ما يهددون ضحاياهم بالانتقام إذا أفشوا هذا السر، كما أن الجريمة ترتكب في طي الكتمان، بل إن الآباء يفضلون إسدال الستار على الموضوع حتى لا يتهموا بالإهمال وكذلك ستر للفضيحة. ونظرا لأن الأطفال المعتدى عليهم هم المصدر الرئيس للمعلومات التي تؤدي إلى القبض على المعتدين وتقديمهم للمحاكمة، ونظرا لأن التجربة قد أثبتت مدى الصعوبة التي يصادفها الأطفال عند ذكر واقعة الاعتداء عليهم سواء أمام الشرطة أم القضاء، وقد

يكون ذلك نتيجة الالتياح من الصدمة النفسية التي ألمت بهم نتيجة الاعتداء عليهم مما قد يدفع كثيرا منهم إلى طمس الحقائق أو تزييف الوقائع الأمر الذي يضيع بأهمية أقوالهم ويغلى سبيل المجرمين.

نظرا لكل ما سلف وما إليه فإننا نقترح أن يقوم باستجواب وسؤال الطفل المتورط في جريمة جنسية عنصر من الشرطة النسائية، كما يقوم هذا العنصر بأداء الشهادة بدلا من الضحية أمام المحكمة، كما يكون لهذا العنصر الحق في طلب وقف شهادة الطفل - في الحالة التي تستدعي شهادته شخصيا - إذا كان الاستمرار في الشهادة مضرا به من الناحيتين النفسية والعقلية. كما يقوم هذا العنصر النسائي الشرطي بالدفاع عن حقوق الطفل الضحية في هذا الصدد، واقتراحنا هذا عملي مفيد للطفل إذ به يحصل على حقوقه، ومفيد للمجتمع إذ بإعماله يتم القبض على المجرم واتقاء شره بعد ذلك، خاصة وأنه لدينا الآن ضباط شرطة نسائية أكفاء.

ثالثا : اعتداء الكبار على الأحداث عن طريق سوء المعاملة :

يجب على ضباط الشرطة في هذه الحالة التروى قبل اتخاذ إجراء ما، إذا كان الاعتداء حاصلًا من أحد والدي الحدث أو الوصي عليه، فعلى الضابط قبل توجيه التهمة واتخاذ الإجراءات ضده أن يقدر أثر الإجراءات المتخذة في العلاقة المستمرة بين الحدث والمعتدى عليه، فإن لم يستطع البت في الأمر، فعليه أن يتركه لحكمة المحكمة وما ترى اتخاذه من إجراءات نحو الكبير أو القاصر.

أما إذا كان المعتدى على الحدث هو صاحب العمل، فقد يفيد الإنذار الذى يوجه إلى الكبير عن المخالفة الأولى التى يرتكبها ضد الطفل في إصلاح الجانى وتخفيف العبء عن المحاكم.

ويتعين ألا يفرب عن بال ضابط الشرطة في هذا الصدد التدقيق في المعلومات التى يحصل عليها من الحدث المعتدى عليه، ذلك أن الأطفال لا يكادون يفرقون بين الحقيقة والخيال، وقد تكون الشهادة من الطفل كاذبة دون أن يقصد أو يدرى. وعلى الضابط توفير الحماية الشديدة للأطفال باعتبارهم شهودا في القضية درءا لاعتداء الكبار عليهم بعد الشهادة<sup>(٦٦)</sup>.